

Distr.
GENERAL

A/RES/51/118
6 March 1997

الجمعية العامة



الدورة الحادية والخمسون
البند ١١٠(د) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناءً على تقرير اللجنة الثالثة (A/51/619/Add.4)]

١١٨/٥١- التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتهما

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قرارها ١٢١/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، الذي أيدت فيه إعلان وبرنامج عمل فيينا^(١)، اللذين اعتمدهما المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، المعقود في فيينا في الفترة من ١٤ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٣، فضلاً عن قراراتها اللاحقة بشأن هذه المسألة،

وإذ تؤكد من جديد ما رآه المؤتمر من أن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها مسألة ذات أولوية بالنسبة للمجتمع الدولي،

وإذ ترى أن تعزيز الاحترام والمراعاة العالميين لحقوق الإنسان والحريات الأساسية هو أحد المقاصد الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، وإحدى الأولويات الرئيسية للمنظمة،

واقتراناً منها بأن على الدول، وأجهزة الأمم المتحدة ومنظماتها وهيئاتها المختصة والمنظمات الأخرى المعنية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، أن تترجم إعلان وبرنامج عمل فيينا إلى إجراءات فعالة،

وإذ تعترف بأهمية الحوار والتعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان،

وإذ تشير إلى طلب المؤتمر إلى الأمين العام والجمعية العامة اتخاذ خطوات فورية لزيادة الموارد لبرنامج حقوق الإنسان زيادة كبيرة من داخل ميزانيات الأمم المتحدة العادية القائمة والمقبلة،

(١) A/CONF.157/24 (Part I)، الفصل الثالث.

وإذ تشير أيضا إلى الفقرة ١٠٠ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا التي طلب فيها المؤتمر من الأمين العام أن يقوم، بمناسبة الذكرى الخمسين لصدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بدعوة جميع الدول وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان، إلى إبلاغه بالتقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وأن يقدم تقريرا إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والخمسين، عن طريق لجنة حقوق الإنسان والمجلس الاقتصادي والاجتماعي،

وإذ تشير كذلك إلى أنه يمكن للمؤسسات الإقليمية لحقوق الإنسان، وحسب الاقتضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وكذلك المنظمات غير الحكومية، تقديم آرائها إلى الأمين العام بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، وإلى أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لتقييم التقدم المحرز في تحقيق هدف التصديق العالمي على المعاهدات والبروتوكولات الدولية لحقوق الإنسان المعتمدة في إطار الأمم المتحدة،

وإذ تشير أيضا إلى أنها في قرارها ١٤١/٤٨، المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، قد قررت إنشاء منصب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوصفه مسؤول الأمم المتحدة الذي يتحمل المسؤولية الرئيسية عن أنشطة الأمم المتحدة في ميدان حقوق الإنسان، بما في ذلك تنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أنه في الدورة العادية الأولى لعام ١٩٩٤ للجنة التنسيق الإدارية، المعقودة في نيسان/أبريل، بحث الرؤساء التنفيذيون لجميع وكالات الأمم المتحدة الآثار المترتبة على نتائج المؤتمر بالنسبة لبرامج كل منها، وتعهدوا بدعم مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في تنسيق جهود أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها والوكالات المتخصصة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ١٤١/٤٨،

وإذ تسلّم بأن الترابط بين الديمقراطية والتنمية واحترام حقوق الإنسان، كما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا، يتطلب اتباع نهج شامل ومتكامل تجاه تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وبأن التعاون والتنسيق الكافيين فيما بين الوكالات أمران أساسيان لتأمين اتباع مثل هذا النهج المتكامل تكاملا تاما في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة،

وإذ تلاحظ أن المفوض السامي قد أقام حوارا دائما مع برامج ووكالات الأمم المتحدة التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان، بغية استمرار التبادل المنهجي للمعلومات والتجارب والخبرة الفنية،

وإذ ترحب بأن دعوة المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان إلى تطبيق نهج على مستوى منظومة الأمم المتحدة كلها تجاه مسائل حقوق الإنسان قد تجسدت في توصيات المؤتمرات الدولية الرئيسية التي نظمتها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

وإذ تلاحظ الجهود المبذولة حاليا لضمان وجود متابعة منسقة للمؤتمرات الدولية الرئيسية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين ذات الصلة،

وإذ تشير إلى أنه ينبغي أن يعمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي كل سنة، في إطار الجزء التنسيقي من دورته، إلى إجراء استعراض للموضوعات المحورية المشتركة والمتداخلة بين المؤتمرات الدولية الرئيسية و/أو إلى الإسهام في استعراض عام لتنفيذ برنامج عمل مؤتمر من مؤتمرات الأمم المتحدة، وفقا لاستنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ١٩٩٥/٨^(٢)،

وقد نظرت في تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان^(٣)، وخاصة الفصل التاسع المعنون "١٩٩٨: سنة حقوق الإنسان".

١ - تؤكد من جديد أهمية تعزيز الاحترام والمراعاة والحماية، على المستوى العالمي، لجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية وفقا لميثاق الأمم المتحدة وما ورد في إعلان وبرنامج عمل فيينا؛

٢ - تؤكد من جديد أيضا آراء المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان فيما يتعلق بالحاجة الملحة إلى القضاء على حالات الحرمان من حقوق الإنسان وانتهاكها؛

٣ - تعترف بأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يستنبط سبلا ووسائل من أجل إزالة العقبات القائمة حاليا ومواجهة التحديات القائمة في طريق الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان، ومن أجل منع استمرار انتهاكات حقوق الإنسان الناشئة عن ذلك في جميع أنحاء العالم؛

٤ - تطلب إلى جميع الدول اتخاذ مزيد من الإجراءات بغية الأعمال الكامل لجميع حقوق الإنسان في ضوء توصيات المؤتمر؛

٥ - تحث جميع الدول على مواصلة الدعاية على نطاق واسع لإعلان وبرنامج عمل فيينا، بما في ذلك عن طريق البرامج التدريبية والتوعوية بحقوق الإنسان والإعلام الجماهيري، بغية تعزيز زيادة الوعي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية؛

٦ - تطلب إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، والجمعية العامة، ولجنة حقوق الإنسان وأجهزة منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها الأخرى ذات الصلة بحقوق الإنسان، اتخاذ مزيد من الإجراءات بغية تنفيذ جميع توصيات المؤتمر تنفيذا كاملا؛

٧ - تطلب أيضا إلى المفوض السامي أن يواصل تنسيق الأنشطة الرامية إلى تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في جميع أنحاء منظومة الأمم المتحدة، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٤٨/٤١، بما

(٢) انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ٣ (A/50/3/Rev.1).

الفصل الثالث، الفقرة ٢٢.

(٣) انظر A/51/36؛ انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم

٣٦.

في ذلك عن طريق إجراء حوار دائم مع وكالات الأمم المتحدة وبرامجها التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان؛

٨ - تدعو لجنة التنسيق الإدارية إلى أن تواصل مناقشة الآثار المترتبة على إعلان وبرنامج عمل فيينا بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة، بمشاركة المفوض السامي؛

٩ - تحيط علماً باعترام المفوض السامي دعوة جميع الدول وجميع أجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها ومنظماتها وهيئاتها ذات الصلة بحقوق الإنسان إلى إجراء تقييم شامل ودقيق لتنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا، كجزء من الاستعراض الخمسي المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨، والمشار إليه في الفقرة ١٠٠ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا؛

١٠ - ترحب بالمشاورات المشتركة بين الوكالات التي يجريها المفوض السامي مع جميع برامج الأمم المتحدة ووكالاتها التي تتناول أنشطتها حقوق الإنسان من أجل التحضير للاستعراض الخمسي الذي يجري في عام ١٩٩٨، وتطلب إليها أن تسهم مساهمة فعالة في هذه العملية؛

١١ - تشجع المؤسسات الإقليمية والوطنية لحقوق الإنسان فضلا عن المنظمات غير الحكومية على أن تقدم بهذه المناسبة آراءها بشأن التقدم المحرز في تنفيذ إعلان وبرنامج عمل فيينا؛

١٢ - ترحب مع التأييد بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٨٣/١٩٩٦ المؤرخ ٢٤ تموز/يوليه ١٩٩٦^(٤)، الذي أيد فيه المجلس توصية لجنة حقوق الإنسان بأن ينظر في تكريس الجزء التنسيقي من دورته الموضوعية في عام ١٩٩٨ لمسألة متابعة إعلان وبرنامج عمل فيينا وتنفيذهما على نحو منسق، باعتبار ذلك جزءاً من الاستعراض الخمسي المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨، والوارد وصفه في الفقرة ١٠٠ من الجزء الثاني من إعلان وبرنامج عمل فيينا؛

١٣ - تطلب إلى المفوض السامي مواصلة تقديم تقارير عن التدابير المتخذة والتقدم المحرز في التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا، ولا سيما فيما يتعلق بالأعمال التحضيرية للاستعراض الخمسي المقرر إجراؤه في عام ١٩٩٨؛

١٤ - تقرر أن تنظر في هذه المسألة في دورتها الثانية والخمسين في إطار البند الفرعي المعنون "التنفيذ الشامل لإعلان وبرنامج عمل فيينا ومتابعتها".

الجلسة العامة ٨٢

١٢ كانون الأول / ديسمبر ١٩٩٦

(٤) انظر A/51/3 (Part II)، الفصل الخامس، الفرع ألف؛ انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة،
الدورة الحادية والخمسون، الملحق رقم ٣.